

0050.02.0388

"The Sixth Day of the Uprising Against the Occupation Continues and ash-Shak'a Started a Hunger Strike, the Enemy Announces the Highest State of Alert in the West Bank and Gaza", a Clipping from al-Akhbar Newspaper Issue No. 929, 17 November 1979

Issued in Arabic on 17 November 1979, this document shows a clipping from al-Akhbar Newspaper issue no. 929 featuring a piece entitled "The Sixth Day of the Uprising Against the Occupation Continues and ash-Shak'a Started a Hunger Strike, the Enemy Announces the Highest State of Alert in the West Bank and Gaza".



نابلس . واننا نؤكد رفضنا للاحتلال والحكم الذاتي رفضاً قاطعاً .

● واعرب السيد الطويل في ختام تصريحه عن املة في ان تتراجع السلطات الاسرائيلية عن قرارها .

● وقال السيد محمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول : ان هذه القضية ليست قضية شخصية ، بل قضية الجميع من رؤساء بلديات ومجالس قروية وهيئات ومواطنين في هذا الوطن . وان الموقف الذي اجمعت عليه البلديات ويعبر عن التضامن الكامل بين بلديات الضفة والقطاع ينبع من مواقف موحدة ومدروسة اولا وملزمة ثانيا .

واضاف انه لا شك في ان هذا الموقف التضامني يعتبر ظاهرة صحية من خلال ابراز موقف موحد ، سيكون له بلا شك صدى ايجابيا يؤثر على القضية الفلسطينية ، واننا جميعا نشعر بان الاجراء الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية يجسد الظلم والتعسف ويجب ان لا يمر دون ردة فعل قوية .

وقال ان ابعاد الشككة لن يخدم مؤامرة الحكم الذاتي ولن يفيد السلطات كما انه لن يحقق السلام او يسمح بتمرير الحلول ، وانما سيؤدي الى ايجاد المشاكل والمتاعب للمنطقة واصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة بيانا استنكر فيه قرار الابعاد وطالب السلطات المسؤولة بالغائه فورا والكف عن اتخاذ اي اجراء تعسفي ضد الشككة او اي عنصر او هيئة وطنية .

اجتماع في رام الله

● وفي الساعة السابعة من مساء امس بتوقيت فلسطين عقد رؤساء بلديات رام الله والبيرة والخليل وحلحول اجتماعا في مبنى بلدية رام الله لدراسة الخطوات الاخرى التي ستتخذ في حال اصرار السلطات الاسرائيلية على تنفيذ مؤامرتها ضد رؤساء البلديات في الضفة الغربية .

وسيجتبع اليوم القاضي شلومو اشير قاضي محكمة العدل العليا الذي كان قد اصدر الامر الاحترازي مذكرة المحامية لانغر .

حديث لرؤساء البلديات

هذا وعلق السيد فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل على اعتقال السيد الشككة قائلا :

ان المجالس البلدية بكاملها وكذلك المجالس القروية وجميع المواطنين في المناطق المحتلة يدنون هذا الاجراء ويستنكرونه ونحن نطالب بالافراج عن رئيس بلدية نابلس واعادته الى مدينته وبيته وأطفاله ، ونطالب السلطات بالتراجع عن اي اجراء بحق . واعادته الى مدينته وبيته وأطفاله ، ونطالب السلطات بالتراجع عن اي اجراء بحق .

واضاف ان ما تحدث به السيد الشككة امام داني ماطلم يكن جريمة ، ولا مخالفة للقانون ، لكنه يتضح ان السلطات الاسرائيلية قد بيئت لشن مثل هذه الاعتداءات للتخلص من العناصر الوطنية وفرض الحكم الذاتي بالقوة .

وقال ان شعبنا الفلسطيني الذي مارس النضال على مدى نصف قرن لا تخفى عليه مثل هذه الامور . واضاف ان جميع المجالس البلدية ستستقبل في حالة ابعاد الشككة لان ابعاده يعني ابعاد كل العناصر الشريفة الرافضة لكأب ديفيد ومشاريعه .

قضية الجميع

وقال السيد ابراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة : ان قضية الشككة ليست قضية نابلس فحسب ، بل قضية جميع بلديات الضفة المحتلة ، وان ما اقدمت عليه السلطات هذا اليوم ما هو الا اجراء اولي لابعاد الشككة ، وهذا الاجراء سنعلم على مقاومته ، فقد تم الاتفاق على اتخاذ موقف موحد من قبل جميع البلديات في حال تنفيذ قرار الابعاد بحق زميلنا رئيس بلدية

في شوارع المدينة تحسبا للطوارئ ، لكن الجماهير الغاضبة رشقتها بالحجارة ، كما اقامت الحواجز لمنع تحرك السيارات العسكرية .

وقالت احدى السيدات التي خرجت الى الشارع لتعبر عن غضبتها على اجراءات الاحتلال :

«ان بلادنا المسلوقة لابد ان تسترجع بقوتنا . بدمائنا . وباولادنا . لا نريد اولادا . نريد وطننا وترابا .

مظاهرات صاخبة

وفي رام الله والبيرة خرج مئات من طلبة المدارس في مظاهرات صاخبة ونظموا مسيرات طلابية اتجهت الى مبنى قيادة الحكم العسكري في بيتين بينما قذف متظاهرون آخرون السيارات العسكرية بالحجارة مما ادى الى اصابة جندي اسرائيلي بجراح وتحطيم زجاج سيارتين عسكريتين . وقد تعطلت الدراسة في مدارس المدينتين ، واقامت الحواجز على الطرق وقذفت سيارات الجنود بالحجارة في مخيم الحلزون ودير دبوان القريبة من رام الله .

ومن ناحية اخرى قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات شملت اعدادا كبيرة من الشبان بتهمة التظاهر ومقاومة الاحتلال .

وكان مدعي عام الدولة قد طلب الى محكمة العدل العليا تفسيراً عما اذا كان القرار الاحترازي الذي اصدرته المحكمة يوم الخميس الماضي يمنع ابعاد السيد الشككة يمنع اتخاذ خطوات قانونية ضده . فاجابت المحكمة بان القرار الاحترازي لا يمنع الاعتقال وفقا لقانون الطوارئ العسكري الذي يبيح اعتقال اي مواطن عربي لفترة غير محددة ودون توجيه اية تهمة .

وقدمت المحامية فالنسيا لانغر امس طلبا الى محكمة العدل العليا تحتج فيه على تفسير المحكمة . وقالت ان اعتقال الشككة هو جزء من امر ابعاده وان اي تمييز بين الامرين هو قضية شكلية فقط .